

إلى:

السيدة ماري لاوير، المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والسيد كليمان فول المقرر الخاص المعني
بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات،
الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان
عناية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
Avenue de la Paix 14-8
1211 جنيف-سويسرا

السيدة إيريكيا فيرير،
رئيسة قسم الشرق الأوسط (سوريا-لبنان-الأردن-مصر)-الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية
وفد الإتحاد الأوروبي في مصر

السيدة إلزبه براندس كيهريس،
الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
نيويورك، 10017
الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة ماريا آرينا
رئيسة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي

تحرك عاجل - دعوة السلطات المصرية إلى وضع حد لعمليات الانتقام والمضايقة والتهديدات ضد الناشط بالمجتمع المدني مصطفى فؤاد

تطلب منظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه الدعم في الدعوات المشتركة الموجهة للسلطات المصرية لوضع حد فوري
لمضايقاتها للناشط المصري ونائب مدير منظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية مصطفى فؤاد.

منذ نوفمبر 2019 وبشكل خاص بعد إطلاق منظمة هيومينا حملة "اكشفوهم" في يناير 2019، استهدفت السلطات المصرية
عائلة فؤاد، الذي يعيش في المنفى الإختياري خارج مصر منذ ديسمبر 2017. هدفت الحملة المذكورة إلى فضح المسؤولين
عن انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء على المجتمع المدني في مصر، ودعت بشكل صريح السلطات إلى إلغاء القانون رقم 70
لسنة 2017 (قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية) الذي تضمن قيوداً شديدة على المجتمع المدني وعمل المنظمات. بعدها،
وفي تموز 2019، تم استبدال القانون السابق بالقانون رقم 149 لعام 2019، والذي يتضمن أنماطاً مستمرة من التعدي على
الحق في حرية تكوين الجمعيات في مصر.

كثيراً ما يواجه الفاعلون-ات في المجتمع المدني المصري، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المنفى، أعمال انتقامية وترهيب
واعتقال تعسفي بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان. ونتيجةً دفاع السيد فؤاد عن حقوق الإنسان وعمله المستمر في هذا
المضمار، واجهت عائلته التي لا تزال في مصر مضايقات مستمرة على أيدي السلطات. ففي 26 أبريل 2020، داهمت قوات
الأمن الوطني منزل والدي فؤاد في القاهرة وأبلغت والدته أنه تم استدعاؤها إلى مقر الأمن القومي لاستجوابها حول زيارتها له
حيث يقيم وحول عمله. حضر والدي فؤاد إلى الموعد الذي كان محدداً في اليوم التالي للمداخلة، لكن تم تأجيل موعدهم إلى 29
أبريل 2020. وبعد أن التزموا الحضور في الوعد الثاني، تم تأجيلهم مجدداً إلى موعد ثالث.

في الزيارة الثالثة ، اقتيد والدي السيد فؤاد للاستجواب داخل مكتب المحقق. وقد تركّز التحقيق على أنشطة فؤاد في مجال حقوق الإنسان، ودوره في إنشاء شبكات للنشطاء المصريين المقيمين في الخارج، ومطالبته الدولية بوقف الإنتهاكات والقمع في مصر. كذلك تم سؤال والدي فؤاد عن علاقة الأخير بالمدافعين المعروفين عن حقوق الإنسان في مصر كالسيد بهي الدين حسن، وعن مصدر تمويل منظمة هيومينا ، وعمّا إذا كان فؤاد يرسل لعائلته الأموال إلى مصر وكيف. كذلك تم تهديد والديين خلال التحقيق باعتقال شقيق مصطفى فؤاد، محمود فؤاد، والذي يعيش في مصر مع زوجته وطفليهما، ما لم يتوقف مصطفى عن ممارسة نشاطاته الحقوقية.

هذه ليست المرة الأولى التي تهدد فيها السلطات عائلة فؤاد. فبعد انتقاله إلى المنفى، وتحديدًا بدءًا من 17 مارس 2018، واجهت عائلته زيارات ومداهمات عديدة لمنزلهم في القاهرة، وتعرّضت العائلة للمضايقات والترهيب من قبل رجال الأمر الذين لم يبرزوا أي مذكرات تفتيش. وخلال إحدى هذه المداهمات، في 3 أبريل 2019، دخلت السلطات إلى المنزل بالقوة واقتحمت غرفة مصطفى وأخذت الكمبيوتر المحمول القديم وبعض الكتب والأوراق والمفكرات الخاصة به.

بعد التحقيق بأيام قليلة، تم اعتقال الشخص (وكيل تحويل الأموال) الذي كان مصطفى فؤاد يرسل من خلاله أموالاً لمساعدة عائلته في مصر. ويواجه هذا الوكيل حالياً اتهامات بتمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، وفي 20 مايو 2020 ، تلقى محمود شقيق مصطفى، مكالمة من شخص عرّف نفسه بأنّه من الأمن القومي. وابلغ محمود بشكل رسمي بضرورة التعاون مع السلطات عبر الكشف عن معلومات حول عمل مصطفى، وإلا سيواجه خطر الاعتقال.

الوضع يتدهور بسرعة بالنسبة لعائلة فؤاد، حيث تواصل السلطات المصرية قمعها للمعارضين والمدافعين عن حقوق لإنسان، من بينهم الذي خرجوا من البلاد ويعيشون في المنافي، مثل مصطفى فؤاد، عبر استهداف عائلاتهم وأهاليهم داخل مصر. وهذا الإستهداف هو انتقام صريح تقوم به السلطات المصرية هادفةً إلى إسكات النشطاء والمنظمات العاملة على ملف حقوق الإنسان في مصر، والمتواجدة خارج البلاد.

لذا، وبناءً على ما سبق، نحن الموقعون أدناه، نلفت انتباهكم إلى هذه القضية، ونطلب من مكاتبكم التفكير في نشر توصيات أو بيان، بشكل مشترك أو بصفته الفردية، مع التركيز على:

- 1- إدانة ترهيب ومضايقة مصطفى فؤاد وعائلته بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان.
- 2 - الدعوة إلى وضع حد فوري لا لبس فيه للمضايقة والتخويف الذي يتعرض لهما مصطفى فؤاد وعائلته، بما في ذلك التهديد بالقبض على أخيه محمود فؤاد؛
- 3-الدعوة إلى تعديل القانون رقم 149 لسنة 2019 ليعكس أفضل الممارسات الدولية بشأن حماية الحق في حرية تكوين الجمعيات، وخاصة المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان ؛ و
4. حث السلطات على الامتناع عن استهداف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من خلال اتهامات كاذبة بالإرهاب بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015 الذي يتضمن تعديلات في عام 2020 تسمح بعقوبة الإعدام وعقوبات بالسجن مدى الحياة بتهم تتعلق بالإرهاب.

الموقعون:

1. الإبتكار للتغيير-الشرق الأوسط
2. أوديكار

3. الأورومتوسطية للحقوق
4. بيبول إن نيد
5. بيت الحرية
6. التحالف الإثيوبي للمدافعين عن حقوق لإنسان
7. الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
8. رابطة المدونين الأفارقة والنشطاء السيبرانيين من أجل الديمقراطية
9. سيفيكوس: التحالف العالمي لمشاركة المواطنين
10. الشبكة الغرب افريقية للمدافعين عن حقوق الإنسان
11. شبكة منظمات المجتمع المدني لمراقبة ومتابعة الانتخابات في غينيا
12. كوميتي فور جوستس
13. مبادرة الحرية
14. مركز الحريات المدنية (أوكرانيا)
15. مركز الخليج لحقوق الإنسان
16. المركز الفلسطيني للتنمية وحرية الإعلام
17. مركز وصول لحقوق الإنسان
18. مشروع 189
19. معهد إسواتيني للعدالة والسلام
20. معهد الأندلس للتسامح ودراسات اللاعنف
21. منظمة اليوم التالي
22. منظمة حقوق الإنسان في أثيوبيا
23. المؤسسة العربية لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية
24. مؤسسة روبرت كينيدي لحقوق الإنسان
25. مؤسسة مهارات
26. هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية
27. الهيئة الدولية لحقوق الإنسان

للإستفسارات العاجلة، يُرجى الإتصال ب:

سارة الشيخ علي، المديرية التنفيذية لمنظمة هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية، Sarah.ali@humena.org

ماسانا ندينغا كانغا-مديرة المناصرة في الشرق الأوسط لدى سيفيكوس، Masana.Ndinga@civicus.org